

## وثيقة رقم 97:

مؤتمر صحفي لإسماعيل هنية حول المصالحة الفلسطينية<sup>97</sup>

2 أيار/ مايو 2011

قال رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، إن حكومته جاهزة لتقديم استحقاقات المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية ترسو بالشعب الفلسطيني نحو بر الأمان.

وطالب هنية خلال لقائه برؤساء تحرير الصحف ووسائل الإعلام في قطاع غزة صباح يوم الثلاثاء، بضرورة إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل حكومة الوحدة بعيد توقيع اتفاق المصالحة مباشرة، قائلاً: "يفترض أن نبدأ اجتماعاً لإعادة م ت ف وتشكيل الحكومة في اليوم التالي من التوقيع على اتفاق المصالحة".

وشدد هنية على شرعية سلاح المقاومة الفلسطينية، مؤكداً: "لا مساس بسلاح المقاومة ويجب أن لا نخضع للشروط الإسرائيلية".

وأكد رئيس الوزراء أن أولويات الحكومة بعد إنجاز المصالحة هي التحرير، مطالباً منظمة التحرير بسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني والتأكيد على بقاء المقاومة.

واعتبر أن التوقيع على الورقة "الفلسطينية - الفلسطينية" ليست نهاية الطريق، بل بداية جديدة لمرحلة فلسطينية تستوجب تكاتف الجهود وتوافر كل النوايا الصادقة لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني وأوضح أن اتفاق المصالحة لديه من مقومات الصمود والنجاح الكثير لعدة أسباب، أولها نضوج الحالة الفلسطينية واستشعار المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، إضافة إلى المتغيرات العربية الحاصلة الآن، خاصة ما يجري بدولة مصر باعتبارها راعية الحوار الفلسطيني، ووقوفها على مسافة واحدة من الفرقاء خلال الحوارات السابقة دون أن تتدخل في التفاصيل الضيقة، إلى جانب التراجع الملحوظ للهيمنة الأمريكية، وتقلص تأثيرها على دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه نجاح اتفاق المصالحة، قال هنية إن الاتفاق مرهون بقدرة الفصائل الفلسطينية على الالتزام، مطالباً الشعب الفلسطيني بأن يشكل ضماناً لإنجاحه.

وقال: "هناك مخاوف مطروحة تجاه المصالحة، وهي واقعية نتيجة التحديات التي نواجهها من عدة أطراف على رأسها الكيان الصهيوني، وبعض الأطراف الفلسطينية التي لها مصالح في إبقاء الانقسام الفلسطيني"، مستطرداً: "ما زال هناك ملفات تحتاج لوقت لتطبيقها، وقد نعاني لفترة معينة، لكن ذلك يهون في سبيل المصالحة وإنهاء الانقسام".

ونوه إلى أن اتفاق المصالحة هذه المرة يختلف تماماً عن سابقه، مشيراً إلى أن الاتفاق تناول تفاصيل الملفات العالقة على جلسات حوار متواصلة، ولم يعتمد فقط على حسن النوايا، خلافاً لاتفاق مكة الذي لم يتم فيه الاتفاق على كافة التفاصيل، مثل تفاصيل الملف الأمني الذي فجر الاتفاق بأكمله في ذاك الوقت.

وشدد هنية على ضرورة أن يعقب اتفاق المصالحة تنفيذ مسألتين مهمتين، أولها تشكيل حكومة وطنية، إلى جانب تشكيل الإطار الوطني ممثلاً بكافة أمناء الفصائل الفلسطينية، بما فيها فتح وحماس.

وأردف قائلاً: "نتوقع بأن يعقد اجتماع الإطار الوطني في اليوم التالي للمصالحة، والشروع مباشرة بتشكيل حكومة الوحدة، وتحديد الأسماء بعد الانتهاء من تفاصيل الاتفاق".

وحول ملف الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية وقطاع غزة، أشار هنية إلى أنه تم الاتفاق على تفاصيل هذا الملف، مستدرِكاً: "سيبقى الوضع الأمني بالضفة وغزة على ما هو عليه الآن، حتى تغيير السياسات بشكل يسمح بإعادة تشكيل وبناء هذه الأجهزة وفقاً لورقة المصالحة".

وحذر في الوقت ذاته من إطالة الوقت في تطبيق بنود المصالحة، لمنع تدخل بعض الأطراف الخارجية التي تنبذ توقيع المصالحة وإنهاء الانقسام بين الضفة وغزة. على حد قوله.

وزاد: "يجب أن نضحي لإنجاح الاتفاق، وألا نرضخ للتهديدات الصهيونية"، مجدداً دعوته لقيادة السلطة بالضفة بسحب الاعتراف بإسرائيل، رداً على تخيير حكومة الاحتلال للسلطة بين السلام معها أو المصالحة مع حماس.

وفي الوقت نفسه، شدد هنية على أن المصالحة لن تمس بسلاح المقاومة الفلسطينية، مؤكداً أن الاتفاق يهدف لتعزيز خيار المقاومة وصمود الشعب بغزة.

وفي سياق متصل؛ أكد رئيس الوزراء الفلسطيني وجود ثلاثة استحقاقات لإنجاح المصالحة، يتقدمها إغلاق ملف الاعتقال السياسي بالضفة الغربية وقطاع غزة، مشدداً: "ليس لدينا معتقلون ومستعدون لاستقبال أي قوائم بهذا الصدد".

وطالب أيضاً باستئناف عمل المؤسسات المدنية بالضفة وغزة حسب القانون، وتهيئة أجواء المصالحة ووقف حملات التحريض بين الطرفين.

وعن مشاركة حماس في الحكومة المقبلة اكتفى هنية بالقول: "من السابق لأوانه الحديث عن مشاركتنا في الانتخابات الرئاسية".

وكشف هنية أن الحكومة المقبلة لن تقدم برنامجاً سياسياً، "إنما ستكون حكومة مهام توافقية". حسب قوله، موضحاً في الوقت ذاته ذهاب حركة حماس للقاهرة المصرية وبحوزتها قائمة بأسماء مرشحين للحكومة الجديدة بما فيها رئاسة الوزراء.

ولخص مهام الحكومة في التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، والإشراف على الأجهزة الأمنية، وإعادة بناء ما دمره الاحتلال في عدوانه الأخير على قطاع غزة.

وصرح بالقول: "البرنامج السياسي سيكون منوطاً بالقيادة الوطنية المتفق عليها".

وطالب هنية الدول العربية قاطبة، بمساندة المصالحة الفلسطينية ودعمها، محذراً من تكرار الخطأ الأوروبي، في عدم تعاملهم مع الحكومة العاشرة، ومقاطعتها عقب اتفاق مكة.

وقال: "نحن نعول على أحرار العالم، لذلك بدأنا اتصالات خارجية مكثفة لقبول وتأمين شبكة أمان خارجية واسعة لهذا الاتفاق".

وعبر هنية عن خشيته من تراجع الدول العربية عن دفع استحقاقاتها المالية للسلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق المصالحة.

وفي ختام اللقاء ثمن رئيس الوزراء الفلسطيني دور الصحفيين والإعلاميين في قطاع غزة بمناسبة يوم الصحافة العالمي على دورهم الفاعل في تفعيل القضية الفلسطينية إعلامياً ودولياً، مطالباً بإيهم بالمشي قدماً في فضح ممارسات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته.

## وثيقة رقم 98:

مقابلة مع مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريتشارد فولك حول تقرير جولدستون<sup>98</sup>

3 أيار/ مايو 2011

قال مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريتشارد فولك، إن "137 دولة ستدعم الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام 1967 عند طرحه على الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) المقبل"، ولكنه شكك في "إمكانية قيامها على أرض الواقع".

وفي حين أكد فولك في حديث إلى "الغد" أثناء زيارته عمان أمس ضمن جولة للمنطقة، بأن تقرير جولدستون حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني خلال عدوان غزة 2008/2009 "لن يسحب من الأمم المتحدة باعتباره وثيقة رسمية من وثائقها المهمة، ورغم الضغوط الأميركية والإسرائيلية".

غير أنه اعتبر أن "تراجع (القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد جولدستون) عن موقفه السابق أعطى التقرير حياة جديدة ولم يمته"، مؤكداً "الطبيعة الإجرامية لسياسات الاحتلال، فيما يمثل حصار غزة عقاباً جماعياً ينطوي على جرائم ضد الإنسانية".

وطالب فولك، الذي سيعود أدراجه إلى موطنه في الولايات المتحدة من دون زيارة الأراضي المحتلة بسبب منع سلطات الاحتلال له من الدخول، "بإنهاء الاحتلال الطويل وغير الشرعي، وتطبيق حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ومنها حق اللاجئين في العودة إلى موطنهم الأصلي".

ورأى أن "اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس خطوة إيجابية"، موضحاً أن "الموقف الإسرائيلي من المصالحة يعكس عدم رغبته في التوصل إلى حل للصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام"،

ولكن "إذا أرادت كل من سلطات الاحتلال والولايات المتحدة وأوروبا السلام في المنطقة عليها التعامل مع حماس بوصفها طرفاً سياسياً مهماً وليس منظمة إرهابية كما يزعمون".

وأشار إلى أن "المصالحة تساهم في توفير تمثيل موحد ومناسب على المستوى الدولي للشعب الفلسطيني، وتساعد في استخدام المنهجية الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي".

ولفت إلى أن موقف الحكومة الإسرائيلية بشأن تخيير رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بين المصالحة معها أو مع حماس يعكس "عدم رغبتها في السلام، حيث تجد أن المريح بالنسبة إليها الاستمرار في مقولة عدم الدخول في مفاوضات مع حماس بوصفها منظمة إرهابية كما تزعم".